رسالة ملكية سامية إلى الوزير الأول حول قوانين الاستثمار

وجه جلالة الملك الحسن الثاني رسالة سامية إلى الوزير الأول في حكومة جلالته، الدكتور عز الدين العراقي، حول قوانين الاستثمار تمت تلاوتها في مجلس للحكومة المنعقد يوم الأربعاء 17 ذي القعدة 1409 الموافق لـ 21 يونيو 1989.

وفيما يلي نص الرسالة الملكية السامية :

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

الطابع الشريف وبداخله الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن الله وليه.

خديمنا الأرضى وزيرنا الأول الدكتور عزّ الدين العراقي،

حفظك الله ورعاك، وسلام عليك ورحمة الله.

وبعد لا يخفى عليك أن التنمية الاقتصادية كانت ولا تزال في مقدمة القضايا التي تشغل بالنا، وتحظى منّا ببالغ الاهتمام، لما تكتسيه من أهمية تجعل منها — في آن واحد — مرآة يتجلّى فيها مستوى مجتمعنا على الصعيدين الفكري والثقافي، وعاملاً من العوامل التي من شأنها أن تدفع به نحو المزيد من النهوض والازدهار.

وقد أدركنا باكراً ان مجهود الدولة، وان بلغ ما بلغ، لا يكفي وحده للوصول إلى الغاية التي نتوخاها في هذا المجال، ما لم يعزز بمساهمة لا يستهان بها من قبل القطاع الخاصّ الذي تعتبر مبادراته — خصوصاً ما يأتي منها في صورة استثمارات ماليّة ومهارات فنية — أساساً من الأسس التي يمكن أن تقوم عليها الانطلاقة المنشودة. ولم يعزب عن بالنا كذلك أن مبادرات القطاع الخاص لا يمكن أن تتحقق إلا إذا أتيح له من الحوافز ما يشجعه على القيام بها وتأكد لديه الحصول على أقل ما يحق له أن يطمح إليه من نجاح فيما يقدم عليه.

ولهٰذه الغاية اتخذنا بنفسنا، كما اتخذت حكومتنا تنفيذاً لأوامرنا، تدابير عديدة تتكون من مجموعها قوانين الاستثمار المعمول بها في بلدنا. ولا يخفى أن الحوافز التي اشتملت عليها هٰذه القوانين قد أتت اكلها وكان لها الأثر المحمود. ومع ذلك فلا يزال المغرب أبعد ما يكون البعد عن الوصول إلى الأهداف التي كان من حقه أن يأمل بلوغها في الميدان الذي نحن بصدده.

ويرجع هذا الفرق الذي نلاحظه بين الأمل المنشود والواقع المحسوس إلى سبب رئيسي يتمثل في الاجراءات الادراية العديدة التي هي — وإن كانت ضرورية — مصدرٌ لكثير من صور التباطؤ الذي يقضي إلى تثبيط همة المستثمرين، مهما صح منهم العزم وخلصت النية، خصوصاً عندما يرون أن ملفاتهم وإن كانت تامة، تظل حبيسة مختلف المصالح الادارية دون أن يعلم أصحابها بالمآل الذي انتهت إليه. ولا يخفى ان اقتصادنا يتضرر لا محالة من هذه التصرفات التي تسير في عكس الاتجاه الذي نريد أن تسير فيه الأمور.

لذا قررنا أن نضع حداً لهٰذه الحالة، وأمرنا أن يعتبر كل ملف متكامل العناصر القانونية يحتوي على مشروع استثمار، مقبولاً نهائياً اذا لم تصدر الادارة قراراً في شأنه، داخل أجل شهرين يبتدىء من تاريخ تقديمه إلى المصالح المختصة، كما قررنا أن يكون رفض الادارة لأي مشروع استثمار معللاً بالأسباب التي تستوجب ذلك قانوناً.



وسيطبق هذا التدبير في الحال، ويدرج في مختلف قوانين الاستثمار الجاري بها العمل. وإلى أن يتم ذلك سيكون موضوع منشور للوزير الأول يرمي إلى تبليغه إلى جميع مصالح الدولة واطلاع الرأي العام عليه بكل الوسائل المناسبة، والسلام.

وحرر بالقصر الملكي بالرباط في :

الأربعاء 10 ذي القعدة 1409 الموافق 14 يونيو 1989